

مبدأ الجهد الأقل في العربية: أنماطه وأغراضه التداولية في كتاب سيبويه

البندري بنت عبد العزيز العجلان
أستاذ النحو والصرف، قسم اللغة العربية وآدابها، كلية
الآداب، جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن
أمل بنت محمد الشقير
باحثة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة الملك سعود
(قدم للنشر في 1442/4/22هـ، وقبل للنشر في 1442/6/28هـ)

الكلمات المفتاحية: الجهد الأقل، الاقتصاد اللغوي، تنميط الاقتصاد اللغوي، التخفيف.
ملخص البحث: النفس البشرية تجنح إلى الخفة والسهولة في كل شؤونها الاجتماعية، ومنها الرشاقة اللفظية في تخاطبها، وأدى هذا إلى ظهور ما يُعرف بالجهد الأقل على أنه مبدأ من قوانين اللغات، فيسعى هذا البحث إلى تقريب مفهومه المؤطر بالمسلك اللغوي الذي يؤدي الغرض المروم بإدنى جهد علاجي حال التخاطب، ويوظف لأقسامه ببيان موقع هذا المبدأ في الدرس اللغوي قديماً وحديثاً، ففي التراث اللغوي مرتبط بنظرية التعليل (علة التخفيف)، وفي الدراسات الحديثة مقترن ببحث تطوّر اللغات وخصائصها. وسيقوم هذا البحث بالكشف عن طاقة هذا المبدأ وخاصيته في توجيه أنماط الاقتصاد اللغوي المستنبطة من مركزية النحاة (كتاب سيبويه)، وكان مدار تلك الأنماط على أربعة معايير: المعيار الصوتي، والمعيار الطولي، والمعيار الاستعمالي، والمعيار الذهني. وسيُتبع ذلك بإبراز أغراضه بمقاربة تداولية بوساطة انتقاء النماذج من (الكتاب) بالمعيار الاستعمالي، مكيفة بأبعاد معالجة سيبويه لها، ومرجع تلك التأويل التداولية إلى مبدأي (التكميل) و(التوسيع)، متضامة بالقرائن السياقية الحالية غير اللسانية الموجهة لتحديد قصدية المتكلم.

The Principle of Least Effort in Arabic: Its Patterns and Deliberative Purposes in Sibawayh

Al Bandri Abdulaziz Alajlan

Professor of Grammar and Morphology, Arabic Language and Literature Department, College of Arts, Princess Noura Bint Abdul Rahman University

Amal Mohammed Al-Shukair

PhD Researcher of Linguistics, Arabic Language Department, Faculty of Arts, King Saud University

(Received: 22/4/1442 H, Accepted for publication 28/6/1442 H)

Keywords: Least Effort, Linguistic Reduction, Linguistic Economy.

Abstract. Humans tend to feasibility and convenience in dealing with their social affairs including adopting elegance and simplicity of discourse. This tendency has led to the development of a principle known as the Principle of Least Effort as one of the rules of languages. This study seeks to approach this concept in terms of the linguistic behaviour that achieves the desired aim with the least processing effort in discourse. The study introduces this principle in past and current scholarship. While in ancient scholarship, the Principle of Least Effort was related to the reasoning theory (mitigation reason), in the modern studies it is found to be paired with the research on language evolution and properties. This research will explore the capacity of this principle and its property in directing the linguistic economy patterns educed from the grammarians' reference (Sibwayah's al-Kitab "The book"). These patterns centre around four criteria: phonetic, temporal, usage, and cognitive. The discussion will be followed by an explanation of the purposes of the principle through a pragmatic approach and by selecting instances from The Book in terms of the usage criterion as informed by the way Sibwayah treated it. Such pragmatic interpretations are attributed to the principles of complementarity and elaboration coupled with the current non-linguistic clues that aim at determining the speaker's intention.

مقدمة

إنَّ للغة مقاصدَ لإحكامها وتداولها، ولأنَّ النفسَ تنجُحُ إلى الخفة والسهولة كان هذا المقصدُ ضابطاً لقوانينها مؤهلاً لانتشارها والتخاطب بها، فجاء هذا المبدأ The Principle of Least Effort (مبدأ الجهد الأقل) محرراً إياها من ثنوء ثقلها وتآزمها، وقد وقع الاختيار على هذا الموضوع ليلقي الضوء عليه في هذا البحث؛ لاختلاف أنماط هذا المبدأ وتداخلها في كتاب سيبويه، والحاجة إلى تمييز خصائصها، وللتعرُّف إلى الأبعاد التداولية لهذا المبدأ من خلال (كتاب سيبويه) الذي يمثل النموذج النحوي الأول.

وبما أنَّ (مبدأ الجهد الأقل) في كتابه متناثرُ المواضع، ولم يَتنبه إلى أغراض هذا المبدأ التداولية فيه على قلة من تناول التداوليات عنده، مع اختلاف تنميطه وقلة ترشيح النهج التداولي في معالجة المبدأ نفسه، فهذا البحث سيجيب عن الأسئلة الآتية: ما مظاهر مبدأ الجهد الأقل في (الكتاب)؟ كيف تكيفت الظواهر اللغوية الاقتصادية معه في مادة سيبويه؟ ما أغراضه التداولية المستظهرة في (الكتاب)؟

وثمة دراسة سابقة قد يُظنُّ أنها تقترب من هذا البحث في التنظير والتوظيف، لمجرد التقارب في العنوان (عسيري، ظاهرة الجهد الأقل في اللغة العربية دراسة تطبيقية، ص 238-261)، وهو في الواقع يختلف عنها في تحديدنا الموضوع بالعنوان الفرعي، فلم تتناول تلك الدراسة أنماط الجهد الأقل في كتاب سيبويه ولا أغراضه التداولية فيه، بل بحثت ظاهرة الجهد الأقل في المستوى الصوتي والنحوي والبلاغي بإبانة بعض مظاهرها في هذه المستويات الثلاثة، بالتطبيق على بعض شواهد القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، وكلام العرب.

وأما هذا البحث فيهدف إلى تجذير المبدأ في التراث النحوي وتكييفه بأبعاد معالجة سيبويه له، واستنباط أنماط إعماله في مركزيّة النحاة (كتاب سيبويه)، وإبراز أغراضه التداولية في (الكتاب) ودوره الوظيفي في المجال التداولي بالربط بأفاق تفعيل سيبويه له على المستوى التركيبي.

وتبرز أهمية هذه الدراسة في إبراز إسهام الفكر النحوي العربي التراثي - ممثلاً في الكتاب لسيبويه - في معالجة قضايا لغوية تلامس ما يتناوله الدرس اللغوي المعاصر، وذلك بتتبع أنماط مبدأ الجهد الأقل واستظهار بعده التداولي في (الكتاب)، وهذا ما سيؤدي إلى بيان ملامحه في المنوال النحوي القديم وتجليات امتداده، نتيجةً لتقارب اللغات من جهة والدراسات اللغوية من جهة أخرى في تطبيق هذا المبدأ.

وقد اتبعت هذه الدراسة وفق مقتضيات البحث المنهج الوصفي التحليلي في عرض مفهوم مبدأ الجهد الأقل وموقعه من البحث اللغوي، وفي استنتاج صوره وارتباطها بتكشيف تأهيله التداولي، واقتضت طبيعة الموضوع أن يقع تقسيم البحث في تمهيد ومبحثين، يُخصَّصُ التمهيد للحديث عن تحرير مضمون مبدأ الجهد الأقل في الظاهرة اللسانية، وعن ملامحه الدراسية في جهود القدماء والمحدثين، وسيتناول المبحث الأول أنماطه في (الكتاب) تنظيراً وتطبيقاً، وأما المبحث الثاني فسيتناول مراميه التداولية على ضوء ما جاء في (الكتاب) تنظيراً وتطبيقاً، وبعد ذلك تأتي الخاتمة مُدْيلةً بأهم نتائج البحث وتوصياته.

تمهيد: مبدأ الجهد الأقل (مفهومه، وموقعه من الدرس اللغوي) :

تعددت إطلاقات هذا المبدأ في الدراسات الغربية، ومن تلك المصطلحات التي أطلقت عليه: "(النشاط الأقل: موبرتيوس، 1750)، (قانون الاقتصاد: ويتني، 1878)، (اقتصاد اللغة: مارتينييه، 1960)، (اقتصاد الجهد: ويتني، 1878)، (الميل إلى التخفيف: ويتني، 1878)، (والميل نحو الملاءمة: دو كورتيني، 1974). واستخدم يوريسما (1998) مصطلح الجهد الأدنى، في حين أطلق عليه بوسمان (1996) اسم قانون الجهد الأقل" (Kul، 2007، ص 15).

وقد اهتم اللسانيون منذ القدم بالاقتصاد اللغوي، فظهرت أبحاث وتحقيقات تدرس ميل الإنسان إلى تخير القليل من المفردات والسهل من الأصوات للتعبير عن المعاني، ففسروا مختلف الظواهر اللغوية التي نتجت عن هذا المبدأ، واستخدموا مصطلحات مختلفة للإشارة لهذا المفهوم كما تقدم، وظهرت نظريات متعددة حوله أثبتت وجوده بكونه جزءاً من السلوك الإنساني العام، وعرفت بداية ذلك بما نشره اللساني الأمريكي William Whitney، ويليام ويتني الذي كتب عن (قانون الاقتصاد) أو (اقتصاد الجهد) وناقش تطبيقاته اللغوية في مجال اكتساب اللغة إذ يرى أن "بعض الأصوات يصعب التقاطها وإعادة إنتاجها أكثر من غيرها" (Whitney، 1877، ص 125). ولذلك يلاحظ أن الطفل يكتسب الأصوات التي تتطلب جهداً أقل أولاً (مثل الصوائت)، حيث لا تتطلب جهداً أكثر من إخراج الهواء، في حين أنه يكتسب الأصوات الاحتكاكية والانفجارية لاحقاً، وذلك أنها تتطلب جهداً عضلياً، وكذلك يؤدي هذا المبدأ دوراً مهماً في تغيير اللغة وتحولها صوتياً، ويتمثل ذلك تحديداً في الإدغام إذ يرى أنه "عملية يمكن تفسيرها بصورة كاملة نتيجة للميل نحو الاقتصاد، وقد يتم جرّائها فقد فئات كاملة من الأصوات من لغة أو يتم تحويلها إلى أصوات أخرى" (المرجع السابق، ص 126). واستشهد ويتني بالإدغام نموذجاً تطبيقياً لمبدأ الجهد الأقل، يؤكد Bohumil Trnka بوميل ترنكا (1936) أنَّ عملية الإدغام نفسها تتم وفق قانون الجهد الأقل إذ إنَّ "الأصوات المتميزة بارتباط واحد فقط لا تتحد أبداً في نفس الوحدة الصّرفية" (Trnka، 1982، ص 113)، فالأصوات الأسانية اللثوية (ت، د) لا تدغم معاً؛ لأن تمايزها يكون فقط بمعيار واحد، إذ تقع في الموضع نفسه ويفرق بينها معيار واحد هو الجهر، ويلاحظ ويتني أن هذا الميل للاقتصاد اللغوي لا يقع عمداً حيث لا يوجد متحد أو جماعة من المتحدثين يقولون: إن هذه الكلمة طويلة جداً فلنقتضبها، أو أن هذا المركب الصوتي عسر جداً فلنخففه؛ لأن ذلك يتعارض مع ما تعورف عليه في التاريخ الماضي للكلام والتداول الحالي له (ص 129)، فما يحدث إذاً هو ميل طبيعي وجزء من السلوك البشري العام.

وفي نهايات العقد الخامس من القرن الماضي عندما نشر George Zipf جورج زيف كتابه (السلوك الإنساني ومبدأ الجهد الأقل) اتخذ المفهوم مصطلحاً أكثر شيوعاً وتداولاً، ولقي تحقّقاً أكثر ودراسة أوسع في اللغة وفي مناحي الحياة الأخرى وهو مصطلح (مبدأ الجهد الأقل). حيث يرى زيف (1949) أنه يتعين على كل شخص في سياق حياته اليومية أن يتحرك إلى حدٍّ ما في بيئته، وأن هذه الحركة تتم بوساطة مسارات على أن حياته لا تقتصر عليها؛ لأن الفرد وإن كان ساكناً فهناك طاقة من نوع ما في جسده تؤدي نشاطاً محدداً، وتميل هذه الحركة دائماً "لإتباع مبدأ أساسي واحد؛ ولأجل

(277). فقد يلجأ المتحدث لتجنب جرح مشاعر المستمع فيتحدث بطريقة ملتوية، وقد ينوي استعراض مفرداته أو يريد تشتيت انتباه المستمع عن شيء آخر، وذلك ما يجعله يبذل جهداً أكبر وطاقة أكثر في المحادثة. وبذا يكون الجهد الأقل متداخلاً مع عوامل أخرى تحكم العملية التداولية.

يبرز مما سبق أن مفهوم الجهد الأقل قديم وأن له مصطلحات مختلفة، لكنها تعود إلى مفهوم متفق عليه وهو أنه مبدأ أساسي من السلوك الإنساني يظهر جلياً في استعمال اللغة في أبعادها الصوتية والتركييبية والتداولية. وبما أن الرشاقة اللفظية سمة من سمات اللغات الحية النامية، فالعربية ليست بمنأى عن ذلك الوصف الذي يُعرف (بالجهد الأقل) المتمسك بالتكثيف والاقتصاد والاختصار في الجهد النطقي، واللغة تتطبع بسجايا قومها، ومما استدلت به ابن جني على رقة العرب مع رثاءة هيتهم، أنهم يُمتدحون بالبساطة والرشاقة، ويذمون ضدها (ابن جني، د. ت، 80/1)، فلم تكن لغة العرب غليظة المنطق مستقلة، بل هي رقيقة الحواشي جانحة إلى الاستخفاف. إن مبدأ الجهد الأقل الذي يلحق أنظمة اللغات الصوتية والصيغية والتركييبية، قد قصدت إليه العرب في خطابها إن كان مؤدياً للغرض المروم؛ خفة مؤنثه ولطف عمله.

والنحاة الأوائل كانت لهم تعبيرات للإبانة عن هذا المبدأ غير ما تعورف عليه في الدراسات اللسانية الحديثة كالاقتصاد اللغوي، أو الاقتصاد في الجهود، أو مبدأ الجهد الأقل، أو مبدأ التيسير والتسهيل (قباوة، 2001، ص 30)، فمن عبارات سيويه في بيان أغراض الجهد العضلي، إنما فعلت العرب ذلك أو نطقته هكذا: "تخفيفاً على اللسان" (سيويه، 1988، 160/2)، أو "استخفافاً واختصاراً" (المرجع السابق، 103/1)، أو "كرهوا أن يفرؤا إلى ما هو أثقل مما هم فيه" (المرجع السابق، 349/3)، أو "لما كان يثقل عليهم أن يكونوا في حال تسفل ثم يصعدون ألسنتهم" (المرجع السابق، 130/4)، وهذه الألفاظ ترجع في مجملها إلى مدلول السهولة والقصر والقصد والتخفيف، ومبدأ الجهد الأقل يستوعبها جميعها.

مفهومه:

يقصد بمفهوم الجهد الأقل في الدراسات الغربية: "أن كل فرد يتبنى مساراً للعمل يتضمن إنفاق أقل متوسط ممكن لعمله (حسب التعريف: أقل جهد)" (زيف، 1949، ص 543).

ومفاد نظريته هذه هو أن تقليل الجهد إلى الحد الأدنى لا يقصد به بذل الجهد الأقل في أي لحظة، بل المعنى به في نظريته هو أن بذل معدل متوسط من الجهد طوال الوقت يؤدي إلى تقليله إلى الحد الأدنى (كولماس، 2000، ص 281).

ومثلما لاقى هذا المصطلح إشكالية في التسمية في الدراسات الغربية والعربية، فقد واجه تغايراً إزاء تحديد مفهومه في أنظار اللغويين العرب المحدثين، منها أن مبدأ الجهد الأقل: هو إيصال أكبر قدر ممكن من الأفكار المخزنة بأقل جهد مُنقَد (غزوي، 1981، ص 15)، أو بتعبير آخر: الرغبة في إنجاز الاتصال بأقل كلفة في العملية التواصلية (المرجع السابق)، وعرفه بعضهم بقوله: هو "أن يبلغ المتكلم أكبر عدد ممكن من الفوائد بأقل كمية من الجهود الذهنية والعلاجية لآلة الخطاب" (قباوة، 2001، ص 31). أو هو: "تقليل اللفظ وضماً واستعمالاً، بنية وتركيباً، معدولاً به عن أصل، مقصوداً

مصطلح أفضل نسميه مبدأ الجهد الأقل" (ص 1). وبمضي في حديثه ذاكراً أن هذا المبدأ يحكم هيكل الفرد وكيانه بصورة كاملة وسلوكه اليومي وكيفية معالجته للمشكلات، فكل فرد يسعى لبذل أقل جهد لحل المشكلات اليومية التي تواجهه، ويعني بذلك الجهد العضلي والذهني على حد سواء، ويركز زيف في كتابه على اللغة من كونها سلوكاً إنسانياً فريداً وعلى تطبيقات هذا المبدأ عليها، فيستشهد بما يسميه (اقتصاد الكلام) ويصنفه إلى نوعين: (اقتصاد المتكلم) و(اقتصاد المستمع)، ويعني بالاول قدر من المفردات التي يحتد المتكلم استخدامها ليُعبر عن معنى ما، حيث يلجأ المتكلم غالباً إلى الاختصار على أقل الكلمات الممكنة للتعبير عن المعنى، وأما الآخر وهو المستمع فإنه يسعى لبذل أقل جهد ممكن لفهم المراد، وقد اتسع مبدأ زيف ليشمل نمطاً رياضياً ملاحظاً في تكرار استخدام المفردات وترددها، وإذا قام شخص ما بترتيب الكلمات المستخدمة في لغة ما وفق تكرار استخدامها، فسيجد وفق مبدأ زيف (1972) أن عدد تكرار الكلمات في أي رتبة يساوي نصف عددها في الرتبة السابقة، فعدد مرات استخدام كلمات الرتبة الثانية يساوي نصف عدد مرات استخدام كلمات الرتبة الأولى وهكذا، ولم يوسع زيف تطبيقات هذا المبدأ في المجال الصوتي والمعجمي فحسب، بل تعداه إلى جوانب أخرى من السلوك الإنساني غير اللغوي؛ ليؤكد أن هذا المبدأ إنما يمثل جانباً أصيلاً من الطبيعة البشرية ويشير Andre Martinet أندريه مارتينييه للأثر الكبير لهذا المبدأ على اللغة، ويعدّه أحد العوامل التي تفسر كيفية تحول اللغات وسبب تغيرها، إذ يعزو ذلك لسببين: "أولاً: متطلبات الاتصال أي ضرورة أن ينقل المتحدث رسالته، وثانياً: مبدأ الجهد الأقل مما يجعله يقصر إنتاجه من الطاقة الذهنية والبدنية إلى الحد الأدنى" (Martinet, 1962، ص 139).

ويرى Laurence Horn لورانس هورن (1984) أن ما اقترحه زيف ومارتينييه (مبدأ الجهد الأقل ومتطلبات الاتصال) لهما دور آخر في اللغة حيث يقول: "هاتان القوتان المضادتان - والتفاعل بينهما - مسؤولان إلى حد كبير عن توليد مبادئ المحادثة ومخطط الاستدلال التداولي المشتق منها" (Horn, 1984، ص 11 - 12)، وبذلك يؤسس هورن لقواعد الاتصال والمحادثة مفهوماً جديداً يقوم أساسه على ميل المتحدث لتقليل الجهد النطقي. ومن النظريات المرتبطة بمبدأ الجهد الأقل ذات البعد التداولي المشابه لما أشار إليه ما أورده Boersma بويرسما (1998) في دور تقليل الجهد النطقي وتعظيم التباين الصوتي، حيث إن هذا المبدأ يحدد العمليات والهيكل الصوتية التي تمنحه تلقائياً وضعها الصوتي الوظيفي. وتبعاً لما ذكره بويرسما (1998) "لا يتم تنظيم أنظمة الصوت بشكل مباشر وفقاً لمبادئ تعظيم التباين الصوتي وتقليل الجهد الحركي، ولكن استعاضة عنها تنظم وفق تقليل الارتباك الإدراكي الذي يتضمن حتماً التباين الصوتي والتصنيف، وتقليل جهد الإنتاج الذي يتضمن الجهد الحركي والتنسيق" (ص 462)، وبذلك يكون بويرسما في معالجته دور الجهد الأقل في التشكيل الصوتي للتركييبات اللغوية، قد تناول البعد التداولي أيضاً حين ناقش جهد المتكلم للتعبير عن المعنى وجهد المتلقي لفهم المراد، وقد لا يتأتى هذا التوافق دائماً بين مراد المتكلم في بذل جهد أقل وتحقيقه للغرض من الخطاب، تبين ذلك Robyn Carston روبين كارستون (2005) بقولها: "في الحقيقة أن المتحدثين يفضلون غالباً توفير الجهد العقلي والبدني على أنفسهم، لكن هذا التفضيل عادةً يكون متفاعلاً مع أهداف أخرى" (ص

إلى أن هذه النظرية قد لا تتساق مع جميع الحالات التي حصل فيها التطور، بل يُبحث فيها عن سبب آخر سَوَّغ فيها هذا التبدل، ولا ينقض هذه النظرية خروج بعض الظواهر الصوتية من أخف إلى أثقل، فإن لها تفسيرات أخرى تسوِّغها في محيطها اللغوي (أنيس، 1975، ص 234 - 235).

كما أشار عبد التواب (1997) إلى هذا المبدأ المتسم بالسهولة والتيسير في محاولة نقادي اللغات من التراكيب المعقدة والأنظمة التي تقتضي مجهوداً عضلياً كبيراً (ص 75)، وذكر أن من الظواهر التي تمثل هذا المبدأ خير تمثيل، ظاهرة (الهمز) في العربية ومحاولة بعض اللهجات القبلية التخلص منها (ص 76)، وممن أشار إلى هذا المبدأ من اللغويين العرب أيضاً أحمد مختار (1997) ذاهباً إلى أن عملية توفير الجهد أمر نسبي (ص 374-275).

أنماط مبدأ الجهد الأقل :

المتتبع لمواضع إحالة سببويه على هذا المبدأ أو على علة التخفيف ونحوها، يلاحظ أن مرجعها إلى مقاييس صوتية واستعمالية وطولية وذهنية (الخطيب، 2006، 528/1)، وما سلكه في مسيرته الاقتصادية أكبر من أن تحويه هذه الإشارات، لكن بوساطة هذه المعايير يحاول البحث استعراض جملة من أنماط الاستخفاف المدرجة ضمنها، إذ كان هذا المسلك أرفق لتناول المظاهر الاقتصادية المختلفة المختارة من كتاب سببويه.

المقياس الصوتي

ويتجلى هذا المقياس في حديث سببويه عن:
- أصوات العربية، وبيان أخفها وأثقلها، سواء أكان في مدارجها أم في صفاتها من التجاور والتقارب والتجافي، وطلب الخفة للجهد العلاجي لما تشكّله هذه الأصوات من ثقل في الأداء أو تعذر مرتبط بالذوق العربي الذي يكره توالي الأمثال والأضداد ويرتاح لتوالي الأشبات (حسان، 2000، ص 21)، فالتحول من الأخف إلى الأثقل فيه رفعة للسان من موضعين متغايرين مستخفٍّ ومستثقل، ويتطلب جهداً في الانتقال إلى الاستثقال، وكذلك إذا تماثلت مخارج الأصوات وتباينت أو تضادّت كانت أثقل على اللسان منها إذا تباعدت؛ لكون اللسان يرتفع من موضعين أو مرتين، أو لأن فيه عوداً إلى الموضع المماثل المفارق من غير مُهْلَةٍ؛ ولهذا كان من معالجة سببويه لمظاهر الاقتصاد اللغوي بهذا المعيار في الملامح الآتية:

• **طلب الخفة في الانتقال من حركة خفيفة كالفَتْحة إلى حركة أثقل منها كالكَسرة، بإلغاء الحركة الثقيلة، وذلك في قول بعض العرب: فَخَذَ وَالْأَصْلُ فَخَذٌ، وكَيْدٌ وَالْأَصْلُ كَيْدٌ، فكَرَهُوا الانتقال من الخفيف وهو الفَتْحة إلى الثقيل وهو الكسرة، فسكنوا العين تخفيفاً (سببويه، 1988، 114/4).**

• **مكرهة توالي الأمثال، ففي النسب إلى (هُدَى) غُذِلَ عن إرجاع الألف المقصورة إلى أصلها اليائي، وقلبت واوًا؛ لئلا تجتمع ثلاث ياءات في آخر الاسم (المرجع السابق، 3/ 342)، وكرهت العرب توالي أربع ياءات في (عَدَي) عند النسب، فحذفوا الياء الزائدة، ياء (فَعِيل)، وأبدلوا لام الكلمة واوًا فقالوا: عَدَوِي (المرجع السابق، 3/ 344).**

وكرهة توالي الأمثال من دون إدغام، فقد بيّن سببويه أن العرب تلجأ لإدغام المتماثلين والمتقاربين،

إليه، مع حفظ اللفظ والمعنى جميعاً من الإخلال" (خير الله، 2018، ص 7). ويمكن من خلال ما كُتِبَ عن هذا المبدأ، أن يوطّر مفهومه بأنه: مسلك لغوي يؤدي الغرض المقصود بآدي جهد حال التخاطب.

موقعه من الدرس اللغوي:

موقع هذا المبدأ في منهج الدرس النحوي القديم في (التعليل)، بجنوح العربية إلى الخفة والفرار من الثقل بملاحظة معايير (صوتية واستعمالية وطولية وذهنية) (الملخ، 2000، ص 141-143)، ومما دفع النحاة إلى الاحتكام إلى التعليل بنحو هذا، هو نظرهم في سجية العربية بأنها لغة محكمة البناء، والعرب تكلمت على سجيتهن، وانست منازل كلامها، وجرت في أذهانها مقاصده، وإن لم يُنقل ذلك عنها (الزجاجي، 1979، ص 66). والتعليل هو اجتهد من النحوي بالتمسك بالحكم والتوجيهات وفق مؤثرات مختلفة للقاعدة أو الظاهرة المستخلصة من وصف أحوال كلام العرب، قصد استيعاب ما يمكن أن يسمّى بنظام اللغة (الملخ، 2000، ص 99).

وعلة سلوك الجهد الأقل تتساق إلى مبدأ لغة العرب بالنظر إلى أبعاده الخارجية التي يمثلها "المتكلم أو المخاطب أو المقام أو العُرف" (النجار، 2012، ص 236)، ويقوم (مبدأ الجهد الأقل) على ركيزة علة التخفيف التي يكثر دورانها في المنهج التعليلي، والعلل مدار أكثرها على التخفيف ورعاية الفرق كامن اللبس (ابن جني، دت، 145/1-146)، بل يذكر ابن جني أنه إن تعدد مسلك الاعتلال بشيء ينجح إلى مجرى التعليل بالاستخفاف وكراهية الاستثقال، فإن المبتغي غرضاً بهذا النهج قد يبلغه (المرجع السابق، 79/1).

فمطلب (مبدأ الجهد الأقل) متجذر في الفكر النحوي، وهو ملحم من ملامح التفسير اللغوي المبني على الذوق الاستعمالي للغة، ومن ثمّ كان من ضوابطهم في قيام هذه العلة لأشياء كثيرة ومردّها إلى: "الجنوح إلى المستخف، والعدول عن المستثقل، وهو أصل الأصول في هذا الحديث" (المرجع السابق، 163/1).

وأما موقع هذا المبدأ في الدرس اللغوي عند المحدثين فمفترون بالبحث عن أسرار اللغة وتطورها، وقد تجسد هذا المبدأ في ظواهر لغوية بمستوياتها المختلفة، وأثبت تأثيره على ناطقي اللغة في إحداث تغيير في العناصر اللغوية بناء على توفير المجهود، وأكد ذلك وبيّنتي حيث يرى أن كثيراً مما يكتشف من تطور في اللغات ما هو إلا نموذج لنزوع اللغات نحو التيسير وتوفير المجهود في الأداء النطقي (وبيّنتي، 1877، ص 125-126)، وقد عزّا دي سوسير De Saussure سبب التطورات الصوتية التي يُغيّر فيها نطقان بنطق، أو نطق عسر بآخر أيسر إلى هذا المبدأ (دي سوسير، 1985، ص 225-226)، وأشار أيضاً إلى أن اللغات تتفاوت في مستويات توفير الجهد، فالألمانية مثلاً تتجنب إلى الجهد الأعظم أكثر منه إلى الجهد الأقل (المرجع نفسه).

ومن أوائل الدارسين العرب الذين أشادوا بهذا المبدأ أنيس (1966) حيث ذكر أن المحدثين لاحظوا أن الاتجاه الشائع في تطور الصبغ نحو التقليل والاختزال، إنما تمّ نتيجة نزوع الإنسان في كل شؤونه الاجتماعية - ومنها اللغة- نحو بدل أيسر المجهودات والسبيل (ص 76 - 77)، وجعل من عوامل تطور الأصوات اللغوية توظيف نظرية السهولة التي تنادي بأن الإنسان يميل إلى تلمس أسهل السبل في نطقه، ونبه

وأنهم يكرهون التضعيف ويستقلون، لذلك لم يقولوا: ضريب؛ "وذلك لأنه يثقل عليهم أن يستعملوا ألسنتهم من موضع واحد ثم يعودوا له، فلما صار ذلك تعباً عليهم أن يداركوا في موضع واحد ولا تكون مهلة، كرهوه وأدغموا، لتكون رفعة واحدة" (المرجع السابق، 4/417).

• **الصوتان إذا تقاربا مخرجاً حصل الإدغام؛** لكون ذلك أخفّ على اللسان إذ يُرفع من محلّ واحد، ويكون الجهد العلاجي من جهة واحدة (المرجع السابق، 4/129-235).

كذلك يظهر أثر هذا المقياس في حديث اللغويين عن التغيرات الطارئة على أصل الكلمة كالإعلال والإبدال والإدغام، فهذه الظواهر التي تطرأ على البنى مدارها إلى إعمال مبدأ الجهد الأقل، فهذا سيبويه يفسّر وجه إبدال السين صادًا لمجاورة القاف في نحو (سبقت، وصنّقت، وسوّقت، وصنّوق)، بالفرار من الثقل الحادث في ألسنة العرب من أن تكون في حال تسفل ثم تصعد، فأرادوا أن يكون الجهد العضلي في حال واحدة - وهي الاستعلاء - تخفيفاً (المرجع السابق، 4/130)، ومردّد هذا التقريب والإبدال: أن تكون آلة الكلام مستعملة في ضرب واحد بعملية واحدة (المرجع السابق، 4/467)، و(478)، ويعلل لظاهرة إدغام المتلين أنه لما كان الصوتان من مدرج متفق، ثقل أن يُرفع اللسان مرّة بعد مرّة من الموضع نفسه من غير فصلّة زمنية، فادغما حتى يكون العمل اللساني من وجه واحد (المرجع السابق، 3/530).

ولم يقتصر سيبويه في التفسير الصوتي على التغيرات التي تطرأ على بنية الكلمة، بل أشار إلى العلاقة الصوتية في تفسير الوجود الكمي للعلامات الإعرابية، حين تحدّث عن خفة الفتحة وثقل الكسرة حال الجرّ في الأسماء التي تضارع الفعل المضارع في الوزن، نحو: (أبيض) الذي على زنة (أذهب، وأعلم)، فأعطيت لتلك الأسماء المجبورة الفتحة لثقلها لمشابتها الأفعال (1) (المرجع نفسه). فالخفة تفسّر وجود الحركة نفسها في أواخر الكلم، بل توجّه كثرتها وقلتها.

مقياس كثرة الاستعمال :

إن العرب تجنح فيما كثر دورانه في الكلام إلى التصرف والتلعب تخفيفاً (ابن جني، 1994، 1/170)، وهذه الظاهرة تخضع أنماطها من الحذف والنحت ونحوهما لمبدأ الجهد الأقل؛ لكثرة جريانها على الألسنة. واقتربت علة التخفيف في تفسيرات النحاة بشبوع الاستعمال في كثير من الأبواب والمسائل، ويستجيزون فيها ما لا يستجيزون في غيرها (السيوطي، 1987، 1/573)، ويتفاوت هذا التخفيف باختلاف مستويات الكثرة (ابن يعيش، 2001، 5/249). وقد التجأ النحويون كثيراً إلى التعليل بهذه الظاهرة السليقية التي قد يكون فيها الحذف اعتباطاً لا يتكئ على قياس في كثير منها، ومن هذه الضوابط التي وضعها سيبويه في هذا الباب الآتي:

• "لأنهم إلى تخفيف ما أكثروا استعماله أحوج"

(1) لا ينكر وجود مشابهة بين بعض الأسماء والأفعال، وهو تعليل لغوي لفظي، لكن يفترض أن العرب تكلمت بالأفعال أولاً، ثم بالأسماء أو بالأوصاف لاحقاً، وأيضاً وجد من الكلمات ما يشبه وزن الفعل مصروفًا نحو (أرمل)، ومنها ما يمنع من الصرف حيناً وبصرف حيناً نحو (أجل، أدهم)، ولا يظن أن العربي في بدء عهده باللغة كان يفكر بأصالة الاسم والوصف أو بطروئهما، ومفاد ذلك أن هذه العلة في هذا الموضع غير مثبّطة (يعقوب، 1992، ص 98-102).

(سيبويه، 1988، 2/163).

• "الشيء إذا كثر في كلامهم كان له نحو ليس لغيره مما هو مثله" (المرجع السابق، 2/196).

• "العرب مما يغيرون الأكثر في كلامهم عن حال نظائره" (المرجع نفسه).

• ما جرى بمنزلة المثل لكثرت في كلام العرب يحذف، وقد يوب له سيبويه بقوله: "هذا باب يُحذف منه الفعل لكثرت في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل" (المرجع السابق، 1/280)، ومن أمثلة ذلك:

قولهم: (هذا ولا زعمائك)، أي: ولا أتوهم زعمائك. وقولهم: (كل شيء ولا هذا)، و(كل شيء ولا شتية حرّ)، أي: أنت كل شيء ولا ترتكب شتية حرّ (المرجع السابق، 1/280-281).

وقولهم: لا عليك، أي: لا بأس عليك ولا ضرر عليك (المرجع السابق، 1/294).

• الحذف في الكلام بسبب كثرة الاستعمال كثير (المرجع السابق، 4/129)، ومن ذلك:

هل من طعام؟ أي هل من طعام في زمان أو مكان (المرجع نفسه).

حينئذ الآن، والمراد: حينئذٍ وسمع إلى الآن (المرجع السابق، 1/123).

وقد يتداخل المقياس الاستعمالي مع الصوتي في توجيهات سيبويه، منها ما أورده في مسألة قلب الواو ياءً إذا اجتمعتا وكانت الأولى منهما ساكنة تقدّمت الواو أو تأخرت نحو: سيّد، وصيّب، وجب الإدغام تخفيفاً لكثرة مرّهما على ألسنتهم؛ لكونهما - وإن كانتا متباعدين مخرجاً - بمنزلة الأصوات التي تداينت مخارجهما، لتشاركهما في المدّ واللين وفي أشياء أخرى (المرجع السابق، 4/365؛ والسيرافي، 2008، 5/272-273).

فقد وظف النحويون هذا المقياس بناءً على ما مالت إليه العرب في كلامها، مراعين مبدأ الجهد الأقل القائم على ذوق الناطقين باللغة، وهو منهج حاضر في الفكر النحوي لتفسير النظم الصوتية والصرفية والتركيبية، يدفع إليه مبدأ التيسير وكرهية الثقل.

وقد ذهب ابن الحاجب إلى أن الاحتجاج بكثرة الاستعمال غير منضبط لمظاهر الحذف؛ لأنها بحاجة إلى التثبت من نسبة كثرة كل لفظة وقلتها، وذلك عمل اللغوي لا النحوي (ابن الحاجب، 1982، 1/227)، ونظرة هذا متجه إن كانت هناك علة ظاهرة غير الشبوع، أما إن استعصى التماس العلل في مثل هذه المحذوفات، فحينئذٍ التعليل بكثرة الاستعمال له وجاهته، استناداً إلى غرض من أغراض العربية الكبرى وهو (طلب الخفة) المبني على الذوق الصياغي العربي.

المقياس الطولي :

تتنوع الجمل في العربية في بنيتها الشكلية بين الطول والقصر، وتُعد الجملة قصيرة إذا اكتفت بمكوناتها المؤسسين فحسب، وقد تطول من خلال عناصرها العدد نفسها، وذلك إذا كانت العناصر الإفرادية فيها مكونة من المركب الاسمي المفتقر إلى ما بعده لإتمام وظيفته النحوية كالتركيب الإضافي والمصدر المؤول والأسم الموصول، وقد تطول عبر العناصر غير الإسنادية، ومن أشكالها: طول التقيد، وطول التبعية، وطول التعاقب، وطول التعدد، وطول الترتيب، وطول الاعتراض. (حماسة، 2003، ص 57-83).

والتراكيب إذا طالت بكثرة عناصرها يعترها الثقل، فإطالة بناء الجملة مؤثر في مرونتها وخفتها، ومن هنا

يعيش، 2001، 165/1)، وفرّعوا على ذلك تفرعات منها ما ذكره سيبويه:

• امتناع تنوين الأفعال، لكون التنوين زيادة والفعل موصوف بالثقل فلا يحتمل ما يثقله زيادة (ابن الوراق، 1999، 153). والتنوين -كما يذكر سيبويه- علامة لفظية لتمكن الكلمة في باب الاسمية وعلامة لخفتها، وتركه دلالة لاستثقالها (سيبويه، 1988، 22/1).

• امتناع بعض الأسماء التنوين لمشايتها الأفعال، نحو الصفات التي على زنة (أفعل) والأعلام التي تماثلها وزناً، فالتنوين مستثقل فيها كما هو مستثقل في الأفعال (المرجع السابق، 193/3).

وبما أن مبدأي (الخفة والثقل) في هذه المكونات التركيبية تعتورها لوازم ومُدلولات، كان من مقتضى ذلك عند سيبويه أن يحكم بأن:

• النكرة أخف من المعرفة؛ لأن النكرة أسبق وصفاً للكلمة من المعرفة لكونها دالة مجردة من الزوائد، ثم يدخل عليها ما تعرّف به فتوصف بأنها معرفة، ولكثرة تصرف النكرة بالحركات والتنوين، وإحتمالها التنوين في الموضع الذي لا تأتي فيه الأسماء المعارف مصروفة كاحمد، وطلحة (المرجع السابق، 22/1).

• المفرد أخف من الجمع؛ لأن الواحد في الأسماء أصل ثم يتفرع منه المثني والجمع بعلامات زوائد، ويستثقل في المفرد ما يستثقل في الجمع كالتنوين في صيغ منتهى الجموع (المرجع نفسه).

• المذكر أخف من المؤنث؛ لأن المذكر أصل خال من العلامة، والتأنيث فرع منه (المرجع نفسه).

ونحو هذه الرعاية الذهنية القائمة على رعاية الخفة وكراهية الثقل، له مقتضياته في بناء النموذج النحوي القديم، فهما - أي الخفة والثقل - يقاسان هنا بالجهد الذهني المبذول المتمثل فيما يتطلب من المتكلم أن يتحمّله من كلفةٍ للتحكم في مدلول الكلمة المستعملة والإحاطة بلوازمها (المهيري، 1993، ص 127)، ثم يتبعه الجهد العضلي لما يترتب على إفادة معنى التنبيه أو الجمع ونحوهما من زيادات في الكلمة.

ومن خلال هذه الأنماط والنماذج التعليلية عند سيبويه، يتبين أنّ المبادئ التفسيرية في النموذج النحوي الأول تعطي مقومات شمولية تحوي شتات ظواهر حسب مبدأ متماسك العناصر (الجهد الأقل)، وتهدف إلى عقلنة نظام كلام العرب وإدراك أغراضها.

الأغراض التداولية من توظيف مبدأ الجهد الأقل (2)

تستجلب التداولية حضورها باتصالها بالعملية التواصلية التي تتعلّق فيها اللغة بمستعملها، وهي أحد المكونات التي تتأسس بها نظرية العلامات، فالرموز اللغوية لها ثلاثة أبعاد: البعد التركيبي، والدلالي، والتداولي، وبما أن التداولية ملحقة باللسانيات الوظيفية حيث "تتمثل في جوانب المعنى التي تعتمد على السياق والتي يتم تجريبها بشكل منهجي بعيداً عن بناء المحتوى أو الشكل المنطقي" (Horn & Ward) (هورن و ورد، 2006، ص 12)، كان من أخص معالجاتها البحث في الوظيفة التواصلية التي تتألف من: متكلم، ومخاطب، وكلام منطوق منوط بمعنى مباشر أو غير مباشر منوي

لما كان أسلوب القسم مستطالاً لاشتتماله جملتين (جملة القسم وجوابه)، كثر تخفيفه بحذف إحدى جملتيه أو بعض أجزائهما (سيبويه، 1988، 499/3، 502-503؛ وابن مالك، 1982، 860/2).

ومن ثم لم يغيب عن سيبويه التعليل للتخفيف بهذا المعيار في حال استطالة مكونات الجملة، فمن المسائل التي ألحح فيها إلى هذا المقياس:

• حذفت النون من المثني والجمع عند الإضافة، كما حذفت من نحو (الذنين والذنين)؛ لطول الكلام (المرجع السابق، 186/1).

• حذف الفعل في أسلوب التحذير نحو: رأسك والحائط، كأنه قيل: اتق رأسك والحائط، فلما طالت الجملة بالعطف، حذف الفعل تشبيهاً (بإياك)؛ لأنه يطول الكلام معها في نحو: إياك والظلم، فكان المفعول الأول بمنزلة (إياك) الذي هو بدل من اللفظ بالفعل نحو: احذر (المرجع السابق، 275/1). بخلاف لو قيل: رأسك، كان إظهار الفعل مستحسنًا؛ لأنه أفرد ولا طول فيه (المرجع نفسه).

ومن أهم القوانين التحويلية التي تقوم بتغيير بنية عميقة إلى بنية سطحية قانون الحذف، ويتم بموجبه حذف عنصر أو أكثر من التركيب، ومن ذلك في النحو العربي الحذف في باب التحذير وفي غيره من مواضع الحذف الواردة في الأبواب النحوية (البار، 2014، ص 36-37)، ويمكن تمثيل ما ذكره سيبويه في أسلوب التحذير بالرسم الآتي:

البنية السطحية: رأسك والحائط.

البنية العميقة: اتق رأسك والحائط.

بمنزلة = (إياك والظلم) = (احذر الظلم). رأسك ← والحائط

• حذف التاء من المسند إن كان متقدماً على المسند إليه، "نحو قولك: حضر القاضي امرأة؛ لأنه إذا طال الكلام كان الحذف أجمل، وكأنه شيء يصير بدلاً من شيء" (المرجع السابق، 2، 38).

• العرب قد تتجوز للفرار من الثقل وتعديل مسلكاً غير مطرد في مقياس كلامها، وقد بوب له سيبويه بقوله: "باب ما كان شاذاً مما خففوا على السنتهم وليس بمطرد" (المرجع السابق، 481/4)، من ذلك: سبت وأصلها سدس، وقول بعض العرب: علماء بنو فلان، والمراد: على الماء بنو فلان (المرجع السابق، 21/1).

ولا ينقض هذا المقياس من أنه ليس لطول الجملة العربية مقدار معين حتى يكون صالحاً للتعليل بالحذف والخفة؛ لأن النحويين أطروا المكونات العمد التي تبنى منها الجمل القصيرة، ولا يؤخذ عليهم عدم تحديد مقادير الجمل الطويلة؛ لكونها لا حد لها تتناهى عنده، ولكونها حددوا العناصر الثانوية (الفصلات) التي يتم من خلالها استطالة التركيب (حماسة، 2003، ص 57).

المقياس الذهني :

هذا المقياس في مبدأ (الجهد الأقل) غير محتكم إلى معطى حسيّ ابتداءً، بل يكون الوجود الخارجي تبعاً للتصور الذهني لخفة مكونات التراكيب وثقلها، فالتخفيف من الكلمات ما قلّت لوازمه والمستثقل ما فشا فيه ذلك (المهيري، 1993، ص 125-126).

وإذا كان معيار الخفة والثقل قد يقدّر بمدى المجهود الذهني، فإن النحويين قد ركّزوا إليه في تصنيف أقسام الكلمة بالنظر إلى الخفة والثقل، فكان الاسم أخف من الفعل؛ لأن الاسم يدل على الذات أو الحدث مجرداً من الدلالة الزمنية، بخلاف الفعل فإن دلالاته مركبة (ابن

(2) تقدّم أن أنماط مبدأ الجهد الأقل في كتاب سيبويه كثيرة، يمكن إرجاعها إلى أربعة مقاييس. وسينتقى منها - في هذا المحور - معيار كثرة الاستعمال التي تؤدي إلى التماس الخفة بالحذف، والشواهد التي يمثل بها من الكتاب سوف تدور حول هذا المعيار المقيد في التراكيب النحوية؛ لكون جانب التداولية أظهر في هذا المستوى، وألّيق بهذا المعيار المختار.

فالحذف منتشر بين مستعملي اللغات؛ لكونهم يتحدثون بالمتعارف وبطريقة أقل جهداً، وينجزون مع ذلك خطاباً مراداً، والمؤشر السياقي هو الدال على تلك النواقص والمقدّرات في الجمل، والمتكلم هنا لم ينطق جملاً تامّة، انكأً منه على ما يقتضيه المقام من تأويلات في تنمة المكونات التركيبية (المسدي، 1986، 332)، وهنا أشار سيبويه إلى بعض القرائن السياقية القائمة على المدركات الحسية وهي الرؤية البصرية كما يقول: (استغناءً بما يرون من الحال).

- الفعل المضمر المتروك إظهاره في غير الأمر والنهي، ومن ذلك قولك: أخذته بدرهم فصاعداً، كأنه قال: أخذته بدرهم فزاد الثمن صاعداً، أو فذهب صاعداً، وإنما حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه (سيبويه، 1988، 290/1)، ومن ذلك أيضاً: يا عبد الله، "حذفوا الفعل" لكثرة استعمالهم هذا في الكلام، وصار (يا) بدلاً من اللفظ بالفعل، كأنه قال: يا، أريد عبد الله، فحذف (أريد) وصارت (يا) بدلاً منها، لأنك إذا قلت: يا فلان، علم أنك تريده (المرجع السابق، 291/1)، وسلك سيبويه في هذه التقديرات الافتراضية التي لا يُلَفَظُ بها في الكلام مسلك التأويل التوسيعي المقنن بدلالة السياق المقامي مع افتراض معرفة مسبقة بقصدية التخاطب، وهو -أي التوسيع- يتحقق في الدلالة الافتراضية التي لا يجري ذكرها في اللسان (بريك، 2016، ص 26). فقله: (علم أنك تريده) يلمح به إلى دراية المتكلم وتشارك المخاطب في علمه.

واتخذ مفهوم (القصدية) عند سيبويه منحنيين اثنين: القصد بمعنى الإرادة كما في هذا المثال، والقصد بمفهوم المعنى كما في بعض الأمثلة السابقة والآتية (علم المخاطب بما يعنيه المتكلم)، فالأول المراد به أن المتكلم لا يستطيع قصد شيء إن كان فاقد الإرادة، فالأفعال تابعة للقصد الباطنة لدى فاعلها، وإن كان كذلك فالقصد بهذا المفهوم مؤثر في إنجاز الأفعال اللغوية وما يتبعها من تأويلات لدى المتلقي. والآخر المراد به معرفة مقصد المرسل من خطابه وما يعنيه لا معرفة المعاني الموضوعية إزاء الألفاظ في اللغة (الشهري، 2003، 189، 191).

- ما يحذف منه الفعل لكثرتة في كلامهم وصيرورته بمنزلة المثل، ومن ذلك قولك: هذا ولا زعمائك، أي: ولا أتوهم زعمائك. "ولم يذكر: ولا أتوهم زعمائك؛ لكثرة استعمالهم إياه، ولا استدلاله مما يرى من حاله أنه ينهيه عن زعمه" (سيبويه، 1988، 280/1). "ومما ينتصب في هذا الباب على إضمار الفعل المتروك إظهاره: (انتهاوا خيراً لكم) (وراءك أوسع خيراً) (حسبك خيراً لك)، إذا كنت تأمر، وإنما نصبت خيراً لك وأوسع لك؛ لأنك حين قلت: (انته) فأنت تريد أن تخرجه من أمر وتدخله في آخر... وحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه في الكلام، ولعلم المخاطب أنه محمول على أمر حين قال له: انته، فصار بدلاً من قوله: انت خيراً لك، وادخل فيما هو خير لك" (المرجع السابق، 282/1-284). كأن سيبويه يريد بهذا النص أن يقول: إن المخاطب يفهم مما يصطحب الخطاب من أحوال أمر ونهي أنه هو المؤدّي إلى حذف تلك العناصر الفعلية من هذه التراكيب، ويستطيع أن يصل إليها من دون تكلف. والتأويل التداولي هنا قائم على (التوسيع)، ويحدد السياق العنصر الغائب دلاليًا فحسب، وأما في المستوى النحوي فيُحدّد اصطناعاً وافتراضاً؛ لكون هذه التراكيب تجري مجرى الأمثال، فالحذف فيها حذف واجب، وهو ما يعبر

مقصود، وقرينة سياقية يتوسّل من خلالها المتلقي إلى قصدية المتكلم (بريك، 2016، ص 15-16).
وجلاء قصدية التواصل معتمدة على جملة من الأسس كالصدق، والإفادة، والتضام، والإبانة، والمواهمة، فإن داخل قصد المتكلم غموض كلي أو جزئي، فإنه ناتج من فقدان بعض هذه الأسس السالفة، فحينئذ يلتجئ المخاطب إلى التأويل التداولي، مستنداً على قرينتي السياق المقالية والمقامية (المرجع السابق، ص 16-17).

وقد بذل النحويون جهداً عظيماً لاكتشاف النظام النحوي الذي يقوم عليه تنظيم الخطاب العربي، وقد انطلق بعضهم في تأسيس بعض ظواهره نحو المحادثة والتخاطب، ومن مقولات تنظيم الخطاب الجرايسية Gricean Maxims مقولة الكم التي يتوافق مبدأها (الإخبار بقدر المطلوب، وعدم الإخبار بأكثر مما هو مطلوب) مع مبدأ الجهد الأقل، وقد تتعارض تلك المقولة مع مقولة الطريقة التي تقتضي الوضوح، وفي الممارسة الخطابية تسلك سبيل الموازنة بين توفير الجهد ومراعاة الإيضاح، ويكون الميل في مبدأ الجهد الأقل نحو الاختصار عن طريق الأضمر، والحذف، وأساليب الإيجاز الأخرى من غير إلباس وإخلال بالمعنى المروم (كولماس، 2000، 304-305).

والناظر في كتاب سيبويه يجد أنه لا يدرس اللغة معزولة عن مستعملها، وإنما يدرسها بأبعادها الخارجية المتصلة بها من رعاية قصدية المتلقظ وأحوال المخاطبين من أجل تفهم النظام التواصل للسان العرب (الخالدي، 2006، ص 11-12)، ومما يؤكد هذا الزعم ورود هذا المعيار المنقّي المتصل بالمجال التداولي في (الكتاب)، وليس أدل على ذلك من سلوكه الطرائق التي يؤوّل بها توصّل المخاطب إلى قصدية المتكلم، ولا سيما في التراكيب التي حُفِظَ منها أحد مكوناتها، وقد ظهرت أغراض مبدأ الجهد الأقل التداولية عنده على المستوى التركيبي في أسلوب الحذف الذي يوافق مبدأي مقولة الكم الجرايسية.

ومن تلك النماذج التي مثلت هذا المعيار "ما كثر استعماله، خفّ على الألسنة؛ لكثرة تداوله" (ابن يعيش، 2001، 165/1)، ما سيأتي إيراده موزعة على الأفعال والأسماء والحروف:

في الفعل :

- الفعل المضمر المتروك إظهاره في الأمر والنهي والتحذير، ومن ذلك: رأسه والحائط، كأنه قال: خلّ أو دَع رأسه والحائط. وقولهم: شأنك والحج، كأنه قال: عليك شأنك مع الحج. وقولهم: امرأ ونفسه، كأنه قال: دَع امرأ مع نفسه. ومثل ذلك: أهلك والليل، كأنه قال: بادِرْ أهلك قبل الليل، وإثما المعنى أن يجذره أن يدركه الليل. وقولهم: رأسك والحائط وهو يجذره، كأنه قال: اتقِ رأسك والحائط (سيبويه، 1988، 273/1-275). يقول سيبويه (1988): "وإنما حذفوا الفعل في هذه الأشياء حين تنووا لكثرتها في كلامهم، واستغناءً بما يرون من الحال، ولما جرى من الذكر، وصار المفعول الأول بدلاً من اللفظ بالفعل" (275/1). فسيبويه يحمل هذه المحذوفات تقليلاً للجهد المبذول على التأويل التداولي في نوعه الذي يسمى (بالتكميل)، المعتمد على السياق الحالي للوصول إلى قصد المتكلم وعلى دلالة جريان الذكر، ومن جهة أخرى يتحقق التكميل في البعد التركيبي دون المستوى الدلالي (بريك، 2016، ص 20).

المتلقي اتكالا على علمية المخاطب بما يعايشه ويشاهده، فالمحيط التخاطبي يفسر تلك الأفعال المحذوفة، معولا على الافتراضات المسبقة المشتركة بين المتكلم والمخاطب، وبيان ذلك في المثالين الأول والثاني: السياق اللساني (المقالي): متعرضا لعن لم يعنه، بيع الملطى لا عهد ولا عقد. السياق الحالي (المقامي): شخص قد أوقع أمرا أو تعرض له، شخصان في حالة مماكسة أثناء البيع. وضعية الطرفين (المتكلم والمخاطب): حضور المتكلم وقربه ورؤية الحدث بالعين (التواصل البصري)، والممارسة العملية التواصلية بالمساومة وتلاقي الطرفين وحضورهما (التواصل البصري والسمعي، قد يدخل فيه التواصل للمسئ إذا مس أحد الطرفين المعروض للبيع، أو التواصل الدوقي إن كان المعروض مما يتنوق) (الدنياوي، 2015، ص 115 - 117).
التقدير: دنا من هذا الأمر متعرضا، أبايك بيعه لا رجوع فيها.
الغرض التداولي لمبدأ الجهد الأقل في المخاطبة: الاستغناء بما هو معلوم لدى المخاطب، والاكتفاء بالمتعارف بين الطرفين؛ لكثرة تداولية ذلك السياق المقالي.

في الاسم :

- حذف خبر (لولا)، ومن ذلك قولك: لولا عبد الله لكان كذا وكذا، ولولا القتال لكان كذا وكذا، فكانه قيل: لولا عبد الله كان بذلك المكان أو لولا عبد الله حاضر، ولولا القتال كان في زمان كذا وكذا، فحذفت الخبر من هذا الأسلوب حيث كثر استعمال العرب إياه في كلامهم ولدراسة المخاطب بأن تم محذوفا معهودا (سبويه، 1988، 129/2)، "كما قالوا: لو أن زيدا هنا، وإنما يريون، لكان كذا وكذا. وقولهم: ليس أحد أي ليس هنا أحد. فكل ذلك حذف تخفيفا، واستغناء يعلم المخاطب بما يعني" (المرجع السابق، 346/2). وهذا التأويل أيضا محمول على آلية (التكميل)، فيفقد المحذوف تيسيرا وزكونا للجهد الأقل على المستوى التركيبي، ويلجأ المخاطب إلى التكميل في الجمل التي تحوي على حذف جائز، ولا يتم مدلولها إلا بإتمام محذوفاتها، وحصل الحذف هنا لجوءا إلى المعرفة المشتركة بين أصحاب اللغة أن في مثل هذه التراكيب يكثر الحذف، ولجوءا إلى دور السياق المقالي، وكما قال سبويه في موضع آخر: "استغناء بما في صدورهم من علمه، ويعلم المخاطب؛ لأن المخاطب قد علم ما يعني" (المرجع السابق، 393/1).

- حذف اسم (لا) النافية للجنس، "كما تقول: لا عليك، وقد عرفت المخاطب ما تعني، أنه لا بأس عليك، ولا ضرر عليك، ولكنه حذف لكثرة هذا في كلامهم، ولا يكون هذا في غير (عليك)" (المرجع السابق، 224/1؛ 295/2)، وعلى المستوى النحوي الجملة غير تامة (لا عليك)، إذ فيها حذف واحتيجت إلى تقدير، وعلى المستوى الدلالي لا تعلم عن نفي معنى محدد، بل ثمة افتراضات مطوية فيها لا تحدد إلا بدراسة الغرض الذي سيق من أجله تلك الجملة على المستوى التداولي.

في الحروف:

- حذف واو القسم (رب)، يقول: "ومن العرب من يقول: الله لأفعلن، وذلك أنه أراد حرف الجر، وإياه نوى، فجاز حيث كثر في كلامهم، وحذفوه تخفيفا وهم ينوونه، كما حذف (رب)... وحذفوا الواو كما حذفوا

عنه سبويه أحيانا بقوله: "فهذا تمثيل ولا يتكلم به" (المرجع السابق، 1-312) (3).
- إضمار ما يقع مظهرًا طلبًا للخفة، ومن ذلك قولك: إذا كان غد فأتني. "والمعنى أنه لقي رجلا فقال له: إذا كان ما نحن عليه من السلامة أو كان ما نحن عليه من البلاء في غد فأتني، ولكنهم أضمروا استخفافا، لكثرة (كان) في كلامهم... وحذفوا كما قالوا: حينئذ الآن، وإنما يريد: حينئذ واسمع إلى الآن... وإنما أضمروا ما كان يقع مظهرًا استخفافا؛ ولأن المخاطب يعلم ما يعني، فجرى بمنزلة المثل" (المرجع السابق، 224/1). فهذه من الأمثلة التي ساقها سبويه لاعتماد المخاطب على دلالة الحال في تأويله لكلام الملقى، ويكمل تلك التراكيب بناء على القرائن الحالية المحيطة بدلالة المقال، وهو يعلم عند النطق بمثل قولهم: (إذا كان غد فأتني) إنما يقصد: إذا كان ما نحن عليه من السلامة أو كان ما نحن عليه من البلاء في غد فأتني، فالتكلم حين حذف بعض العناصر افترض أن المتلقي على علم بالمعنى الموجه به، وذلك على حد تعبير سبويه: (لأن المخاطب يعلم ما يعني)، وتوضيح عناصر السياق في هذا المثال على الشكل الآتي:

المرسل: الذي لقي.

المتلقي: الرجل الملقى.

الحضور: لا يوجد، يمكن أن يفترض في غير هذا المثال، "وذلك قولك، إذا رايت رجلا متوجها وجهة الحاج، قاصدا في هيئة الحاج، فقلت: مكة ورب الكعبة حيث ذكرت أنه يريد مكة، كأنك قلت: يريد مكة والله" (المرجع السابق، 257/1)، ويفترض أن الحاضرين هم الناس الذين يهللون معه أو يكثرون، فهم مساهمون بحضورهم في تخصيص الفعل الكلامي.
الموضوع: إتيان المخاطب غدا.
المقام: زمان الحدث التواصل (أنى ومستقبلي)، والعلاقات الفيزيائية بين الطرفين: (بقاؤهما في حال السلامة أو البلاء).
القناة: كلام (إذا كان غد فأتني).
النظام: الحذف.

شكل الرسالة: المواعدة.

الغرض (قصود المتفاعلين وما نتج عنها من فعل تواصلية): التماس الخفة؛ لكثرة مجيء الكينونة فعلا وبعدها مضمرات تدرك من خلال السياق التواصلية (مقبول، 2017، ص 756).

- حذف الفعل اكتفاء بالعلم ولدلالة سياق الحال، ومن ذلك: "إن ترى رجلا قد أوقع أمرا أو تعرض له فتقول: متعرضا لعن لم يعنه، أي دنا من هذا الأمر متعرضا لعن لم يعنه، وترك ذكر الفعل لما يرى من الحال. ومثله: بيع الملطى لا عهد ولا عقد، وذلك إن كنت في حال مساومة وحال بيع، فتدع (أبايك) استغناء لما فيه من الحال. ومثله: (مواعيد عزقوب أخاه بيثرب)، كأنه قال: واعدتني مواعيد عزقوب أخاه، ولكنه ترك (واعدتني) استغناء بما هو فيه من ذكر الخلف، واكتفاء بعلم من يعني بما كان بينهما قبل ذلك" (سبويه، 1988، 272/1). وقولهم: "تالله رجلا، وسبحان الله رجلا، وإنما أراد: تالله ما رايت رجلا، ولكنه يترك الإظهار استغناء؛ لأن المخاطب يعلم أن هذا الموضوع إنما يضم فيه هذا الفعل، لكثرة استعمالهم إياه" (المرجع السابق، 293/2-294). فلكون المخاطب مدركا لملائسات الحدث اكتفى المتكلم بجزء من الكلام، وأبقى الجزء الآخر يكمله

(3) وقد يقول أحيانا: "وإن لم يستعمل في الكلام". انظر: المرجع نفسه، 353/1، 374.

• تتميط هذا المبدأ في كتابه سيبويه راجع إلى معايير أربعة (معياري صوتي، ومعياري استعمالي، ومعياري طولي، ومعياري ذهني افتراضي).

• التأويل التداولي في كتاب سيبويه في ظواهر الحذف والتخفيف بناءً على كثرة الاستعمال، مرده إلى مبداء (التكميل) و(التوسيع)، ولكل منهما شواهدهما في (الكتاب).

• الأغراض التداولية لمبدأ الجهد الأقل في كتاب سيبويه، كانت مقترنة بالقرائن السياقية المقامية غير اللغوية المعينة في تحديد القصيدة، كقرينة حواس المتكلم، وعلاقة المتكلم بالمخاطب، وقصيدة المتكلم، وعلم المخاطب بدلالة الحال، والحالة النفسية للمتكلم. وبعد، فكل بحث يصل بعد مزاوله الموضوع إلى توصيات يُظن استجلائها في الحقل المعرفي، وحاصلها ما يأتي:

• توسيع مباحثة المستوى التداولي في كتاب سيبويه.
• العناية بمبدأ الجهد الأقل على المستوى التركيبي في الدراسات التداولية.
• استظهار ملامح كثرة الاستعمال، ثم سلوك الجهد الأقل بالحذف ونحوه في محادثات وسائل التواصل.

المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية

أنيس، إبراهيم. (1975). *الأصوات اللغوية*، (ط5). القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.
أنيس، إبراهيم. (1996). *من أسرار اللغة*، (ط3). القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.
البار، ابتهاج محمد. (2014). *مظاهر نظرية التحويل عند تشومسكي في درس النحوس العربي دراسة نظرية تحليلية*. إربد: عالم الكتب الحديث.
بريك، محروس. (2016). *التأويل التداولي في كتاب سيبويه*. مجلة كلية دار العلوم. جامعة القاهرة، 78. 15-46.
الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن. (1992). *دلائل الإعجاز*. (تحقيق: محمود شاكراً)، (ط3). القاهرة: مطبعة المدني.
ابن جني، أبو الفتح عثمان. (د.ت). *الخصائص*. (تحقيق: محمد علي النجار)، (ط4). القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
ابن جني، أبو الفتح عثمان. (1994م). *المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها*، (تحقيق: علي النجدي وآخرين)، (ط2). القاهرة: وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.
ابن الحاجب، عثمان بن أبي بكر. (1982). *الإيضاح في شرح المفصل*، (تحقيق: موسى العليلى). بغداد: وزارة الأوقاف.
حسان، تمام. (2000). *الخلاصة النحوية*. القاهرة: عالم الكتب.

الخالدي، سارة. (2006). *أثر سياق الكلام في العلاقات النحوية عند سيبويه*. رسالة ماجستير (غير منشورة). الجامعة الأميركية، بيروت.
الخطيب، محمد عبد الفتاح. (2006). *ضوابط الفكر النحوي*. القاهرة: دار البصائر.
خير الله، وليد. (2018). *الاقتصاد في العربية وموقعه من المقاصد اللغوية*. القاهرة: عالم الكتب.
الدنياوي، حيدر. (2015). *القصيدة وأثرها في توجيه الأحكام النحوية حتى نهاية القرن الرابع الهجري*.

اللامين من قولهم: لاه أبوك، حذفوا لام الإضافة واللام الأخرى، ليخففوا الحرف على اللسان، وذلك بنون (المرجع السابق، 498/3). وسبويه كأنه يشير بهذا إلى أن السياق ليس هو كل النظرية التداولية، بل البنى اللغوية وكيفية تفاعلها مع المقاصد الدلالية والسياق المقالي هي التي تمثل منظومة تداولية متكاملة، وقول سيبويه: (وهم ينوونه، وذلك بنون) يحمل مصطلحاً تداولياً يفيد في هذه الأمثلة المذكورة قصد المتكلم القسم والتقليل أو التكثر، لكنه استغنى بمعرفة المخاطب بهذا الأسلوب عن ذكر الدوال التي تفيد تلك المعاني، ذاهباً إلى تقليل الجهد العلاجي.

وبهذا يظهر أن سيبويه وجّه مبدأ الجهد الأقل بأبعاد تداولية في المستوى التركيبي انطلاقاً من معطيات خارج اللغة، ويعوّل فيه إلى مقاصد المتكلم والمخاطب وما إلى ذلك من أغراض تخاطبية، وهذه الأغراض التداولية التي أوما إليها سيبويه في (مبدأ الجهد الأقل) في النصوص السابقة في هذا المبحث، استثمارها عبد القاهر الجرجاني في نظرية النظم انطلاقاً من كتابه، ومن نظاره في هذا الصدد: أن بعض المواضع الحذف فيه أبين من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة، وعدم النطق أبغ من النطق (الجرجاني، 1992، 146/1)، ويذكر أيضاً أن المتكلم قد يتوصل بدلائل المعاني على المعاني إلى مغزى ومدارك، فلو أراد البلوغ إلى تلك الدلائل المستتنة بالألفاظ لما وسعته واحتاج المزيد منها لإفادتها (المرجع السابق، 1-464)، ولا يمكن أن يتوصل المتكلم إلى المعاني بالمدلولات ويفيد المتلقي من غير الدوال، إلا إذا كان هذا السامع على درجة يكون فيها أسرع فهماً لما يطرح له، ولا يستجد له العلم عند سماعه للكلام، بل يكون على معرفة مشتركة بطرفه الآخر المتكلم في ذلك السياق المتداول. وفي ضوء تلك النماذج عند سيبويه يتبين أن إدراك المتكلم بأن المخاطب على علم بقصديته وبالمعنى المراد، وذلك بالقرائن السياقية المحيطة بالتخاطب، هو ما يسوّغ مجيء الكلام مختزلاً محذوفاً مكثفاً بالمدلولات، تخفيفاً على الألسنة؛ لكثرة تداوله، وقد حاول (الكتاب) تفسير المظاهر التي تطرأ على البنى التركيبية، منوهاً بالجهاز التخاطبي الذي غذا معياراً ضابطاً لطاقة الاختزال أو الذكر في الكلام، واستنبط ما يُعرف بمبدأ التناسب العكسي بين الجانب اللساني المصرّح وعلم المخاطب بمضامين الرسالة الدلالية، وبموجب تلك القرائن الإيحائية تكون طاقة مبدأ الجهد الأقل ممكنة بقدر ما يكون المتلقي مستشرفاً قصدياً المتكلم (المسدي، 1986، 332).

خاتمة

هدف هذا البحث إلى معالجة مبدأ من مبادئ اللغات، ومنها العربية، ألا وهو مبدأ الجهد الأقل، فكشف أنماطه وأغراضه التداولية في كتاب سيبويه، وتوصل إلى النتائج الآتية:

• يقع هذا المبدأ من الفكر النحوي القديم في منهج (التعليل)، بجنوح العربية إلى الخفة والفرار من الثقل، وأما موقعه في درس اللغوي الحديث فمرتبط في البحث عن خصائص اللغة وتطورها.

• تكيف هذا المبدأ مع مظاهر لغوية متعددة بمستوياتها المختلفة، وأثبت تأثيره في مستعملي اللغة من أحداث تغيير في المكونات التركيبية لتوفير الجهد المبذول.

• الدراسات الحديثة لم تعتن بالتمثيل لهذا المبدأ بالمستوى النحوي، وكان معظم تمثيلهم للمستوى الصوتي، وقد يتداخل معه المستوى الصرفي.

ثانياً: المراجع الأجنبية

Boersma, P. (1998). Functional phonology. Formalizing the interactions between articulatory and perceptual drives. The Hague: Holland Academic Graphics/IFOTT.

Carston, R. (2005). Relevance Theory, Grice, and the neo-Griceans: A response to Laurence Horn's "Current issues in neo-Gricean pragmatics". International Pragmatics. 2(3), 303-319.

Horn, L. R. (1984). Toward a New Taxonomy for Pragmatic Inference: Q-based and R-based Implicature. In: Schiffrin, D. (ed.), Meaning, Form and Use in Context (GURT '84), 11-42. Washington: Georgetown University Press.

Horn, L. R. & Ward, G. (Eds.) (2006). The Handbook of Pragmatics. Malden: Blackwell Publishing.

Kul, M. (2007). The Principle of Least Effort within the Hierarchy of Linguistic Preferences: External Evidence from English. (Unpublished Doctoral dissertation, University of Adam Mickiewicz, Poznan, Poland). Retrieved from <https://repozytorium.amu.edu.pl/bitstream/10593/14724/1/phd%20thesis.pdf>

Martinet, A. (1962). A Functional View of Language. Oxford: Clarendon Press.

Trnka, Bohumil. (1936). "General laws of phonemic combinations". In Fried Vilem (ed.) (1982). Selected papers in structural linguistics. Contributions to English and general linguistics written in the years 1928-1978. Berlin: Mouton Publishers. 113-119.

Whitney W.D. (1877). "The Principle of Economy as a Phonetic Force". In Transactions of the American Philological Association (1869-1896), Vol. 8 (1877), pp. 123-134. The Johns Hopkins University Press. Retrieved from: <https://www.jstor.org/stable/pdf/2935726.pdf>

Zipf, G. K. (1949). Human Behavior and the Principle of Least Effort: An Introduction to Human Ecology. Cambridge: Addison-Wesley Press, Inc.

رسالة دكتوراه (غير منشورة). الجامعة المستنصرية، بغداد.

دي سوسير، فرديناند. (1985). دروس في الأسس العامة، (ترجمة: صالح الفرمادي وآخرين). تونس: الدار العربية للكتاب.

الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق. (1989). الإيضاح في علل النحو، (تحقيق: مازن المبارك)، (ط3). بيروت: دار النفائس.

سبويه، عمرو بن عثمان. (1988). الكتاب، (ط3). القاهرة: مكتبة الخانجي.

السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله. (2008). شرح الكتاب، (تحقيق: أحمد مهدي وعلي سيد). بيروت: دار الكتب العلمية.

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. (1987). الأشباه والنظائر في النحو، (تحقيق: عبد الإله نبهان وآخرين). دمشق: مجمع اللغة العربية.

الشهري، عبد الهادي بن ظافر. (2003). استراتيجيات الخطاب: مقارنة لغوية تداولية. بيروت: دار الكتاب الجديد.

عبد التواب، رمضان. (1997). التطور اللغوي: مظاهره وعالقه وقوانينه، (ط3). القاهرة: مكتبة الخانجي.

عبد اللطيف، محمد حماسة. (2003). بناء الجملة العربية. القاهرة: دار الغريب.

عسيري، سامية معيس. (2019). ظاهرة الجهد الأقل: دراسة تطبيقية مجلة البحث العلمي في الآداب. جامعة عين شمس، 20، 261-238.

عمر، أحمد مختار. (1997). دراسة الصوت اللغوي. القاهرة: عالم الكتب.

غزاوي، نجيب. (1981). في الاقتصاد اللغوي. مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، 4، 15-11.

قباوة، فخر الدين. (2001). الاقتصاد اللغوي. بيروت: مكتبة لبنان ناشرون.

كولماس، فلوريان. (2000). اللغة والاقتصاد، (ترجمة: أحمد عوض). الكويت: عالم المعرفة.

ابن مالك، محمد بن محمد. (1982). شرح الكافية الشافية، (تحقيق: عبد المنعم هريدي). مكة: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى.

المسدي، عبد السلام. (1986). التفكير اللساني في الحضارة العربية، (ط2). تونس: الدار العربية للكتاب.

مقبول، إدريس. (2017). مركزية كتاب سبويه في الثقافة العربية: العناية بالخلف (مدخل لتداوليات كتاب سبويه). تطوان: مطبعة الهداية.

الملخ، حسن. (2000). نظرية التعليل في النحو العربي. عمان: دار الشروق.

المهيري، عبد القادر. (1993). نظرات في التراث اللغوي العربي. بيروت: دار الغرب الإسلامي.

النجار، لطيفة. (2012). منزلة المعنى في النحو العربي. القاهرة: دار العالم العربي.

ابن الوراق، محمد بن عبد الله. (1999). علل النحو، (تحقيق: محمود الدرويش). الرياض: مكتبة الرشد.

يعقوب، إميل بديع. (1992). الممنوع من الصرف بين مذاهب النحاة والواقع اللغوي. بيروت: دار الجبل.

ابن يعيش، يعيش بن علي. (2001). شرح المفصل، (تحقيق: إميل يعقوب). بيروت: دار الكتب العلمية.